شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

شهادات النوّاب.. ليست قضيّة

سواءً قبلت المحكمة الاتحادية أو ردّت الطعن المقدّم إليها من بعض أعضاء مجلس النواب بخصوص الشهادة الدراسية المتوجّب أن يحملها المُرشّح الى الانتخابات البرلمانية القادمة، فإن ما يثير العجب أن تكون هذه قضية ينشغل بها البرلمان والمحكمة الاتحادية والرأي العام على حساب قضايا أخرى لها أهميتها واعتبارها.

هذه القضية ما كان لها أن تكون في الأساس.. أي ما كان على مجلس النواب أن يُعدّل المادة (٨) من قانون الانتخابات بما يرفع مستوى الشهادة الدراسية لعضو البرلمان من البكالوريا (الإعدادية) إلى البكالوريوس.

ما كان لهذا أن يكون لأنّ عضو مجلس النواب هو ممثل الشعب المُنتخب، والشعب مؤلّف من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة كثيراً في مستوياتها التعليمية، وبخاصة في البلدان المتخلّفة التي تُوصف مجاملةً بـ"النامية"، كبلدنا العراق. وتخلّف بلدنا مسؤول عن نصفه نظام صدام حسين الذي انصرف عن التنمية إلى الحروب والقمع والاستبداد، والنصف الثاني مسؤول عنه النظام الحالي (نظام الإسلام السياسي) الذي وعد الناس بالتنمية والتقدم والازدهار وإذا به يُعيد دوران العجلة إلى الوراء لتكون لدينا واحدة من أكثر دول العالم فشلاً وواحد من أكثر مجتمعات العالم مكابدةً مع الفقر والبطالة والأميّة والفساد.

كم عدد العمال في العراق؟ كم عدد الباعة الجوّالين وصغار الباعة من أصحاب الدكاكين؟ كم عدد الشحاذين؟ كم عدد الفلاحين؟.. لا يمكن لأي أحد أن يجيب عن هذه الأسئلة، فليست لدينا احصاءات مُعتبرة ومُعوّل عليها، وفي الأساس ليس لدينا إحصاء سكاني منذ آخر إحصاء نُظّم في عهد صدام (١٩٩٧)، فنظامنا الجديد والطبقة السياسية القائمة عليه لديهما حساسية فائقة تجاه الأرقام والإحصائيات،لأن من شأن وجودها أن يوقف عمليات التلاعب الشاملة مختلف مناحي الحياة، من الانتخابات إلى الحصّة التموينية والرعاية الاجتماعية التي يقوم موظفون محسوبون على الاحزاب النافذة (من الإسلام السياسي) بسرقة تخصيصاتها.

سألتُ أمس قيادياً في اتحاد نقابات العمال عن عدد العمال في العراق،فكان جوابه الفوري بعدم وجود إحصائيات دقيقة، لكنه قدّر العمال المُنتظمين بما يزيد على مليون شخص،والعمال غير المنتظمين (الباعة الجوّالون وأصحاب البسطات والدكاكين الصغيرة) بما يزيد على خمسة ملايين. أفترض أنّ الفلاحين هم بضعة ملايين أيضاً، وأفترض أن أكثر من نصف هؤلاء، العمال بأصنافهم المختلفة، والفلاحين، لم تسعفهم ظروفهم بالحصول على شهادة البكالوريا، فضلاً عن البكالوريوس. قانون الانتخابات الجديد(المُعدّل) ينبذ تماماً كلّ هذه الملايين ويصادر حقّهم في انتخاب ممثليهم إلى مجلس النواب الاتحادي كما لو لم يكونوا عراقيين في الأساس!

علاوة على هذا كله، فالجميع يعرف أنه منذ عهد النظام السابق، وفي النظام الحالي على وجه الخصوص، ما عادت للشهادة الجامعية (بكالوريوس، ماستر، دكتوراه) أيّ قيمة أو أهمية، فهي صارت تُمنح جزافاً في كثير من الأحيان، ولمَنْ يُمكن أن توصف أغلبيتهم الساحقة بـ"مَنْ هبّ ودبّ".

التفتوا حوليكم لتتأكدوا.. وراجعوا وقائع جلسات مجلس النواب وابحثوا عمّا إذا كان لنشاط أعضاء المجلس وحيوتهم وحضورهم الجلسات ونزاهتهم وإخلاصهم أيّ علاقة بمستوى شهاداتهم.

مسؤولون أمنيّون: دواعش الحويجة يذبحون المدنيين بحثاً عن الطعام

عمليّة مفاجئة تُخرج الجيش من كركوك و"الاتحاديّة" تتكفّل بمهامّ الأمن

□ بغداد/ وائل نعمة

مع نشر هذا التقرير سيكون آخر جندي قد خرج من محافظة كركوك بعد عملية استبدال مفاجئة لقطعات الجيش بوحدات من الشرطة الاتحادية.

ويأتي هذا التغيير في أوقات ملتبسة، فالتقارير الأمنية تفيد بأن هناك مئات المسلحين من "فلول داعش" ما زالوا متواجدين في محيط المحافظة يمثّلون خطرا على السكان. كما أن الحويجة التي تحررت نهاية العام الماضي، ما تزال تشهد هجمات مسلحة متكررة ضد مسؤولين محليين وموظفين ومنتسبين في القوات الأمنية.

لكنّ بعض المسؤولين في المحافظة، يرون أن الإجراء الأخير يمثّل نقطة تحوّل في وضع كركوك الأمني، من العمليات القتالية الى مرحلة حفظ الأمن والاستقرار.

ووصلت قطعات الجيش الى كركوك على مرحلتين، الاولى قبل عمليات استعادة الحويجة، والثانية حين بدأت القوات الاتحادية عملية "إعادة الانتشار" في ١٥ تشرين الأول الماضي.

وأثار تقدم القوات في ذلك الوقت، قلق الكرد الذين كانوا قد أجروا استفتاء تقرير المصير الذي أشعل أزمة بين الإقليم وبغداد، ومازالت آثاره مستمرة حتى الآن.

القوات الاتحادية خلال عمليات اعادة الانتشار في كركوك.. ارشيف

استبدال القوّات

صباح أمس الإثنين، أكد نجاة حسين، عضو مجلس محافظة كركوك لـ(المدى)، بدء عمليات انسحاب قطعات الجيش من المحافظة واستبدالها بتشكيلات من الشرطة الاتحادية.

وانتشرت ألوية الفرقة ٢٠ التابعة للجيش، منذ عمليات تحرير الحويجة، جنوب غرب كركوك، والنواحي التابعة لها حتى قرار استبدال القوات أمس.

ويقول المسؤول المحلي إنّ الإجراء هو "تبديل القوات من وحدات قتالية الى قطعات أمنية لمسك الارض، بعد أن شهدت المحافظة حالة من الاستقرار".

وستذهب قوات الجيش المنسحبة من كركوك الى الموصل، حيث ستشارك في عمليات عسكرية لتأمين المدينة.

ويعتقد حسين، وهو تركماني ورئيس تيار الحكمة في كركوك، أن الشرطة الاتحادية "أكثر كفاءة وقوة من وحدات الجيش"، مبيناً أن "السكان مرتاحون من الخطوة الأخيرة".

وكانت قوات الشرطة الاتحادية وخاصة الفرقة ٩، قد رافقت قطعات الجيش في عملية إعادة الانتشار ودخلت الى كركوك، قبل أن تضاف لها الآن الفرقة الخامسة في الشرطة.

وفي تلك الحملة انسحبت قطعات البيشمركة من المحافظة الى شرق المدينة وغربها باتجاه أربيل، ولم تتحرك منذ ذلك اليوم.

وعلى ضوء المتغيرات الاخيرة، تسربت أنباء عن وجود تقدم من قبل القوات الكردية باتجاه كركوك، وزادت الأخبار بأن الأخيرة وصلت إلى مسافة ٥ كم عن محيط المدينة، مستغلة حالة الفراغ التي تسبب بها انسحاب الجيش.

لكنّ المسؤول التركماني في المحافظة، وبيان صدر عن قيادة العمليات المشتركة، نفيا تلك الأنباء، وأكد البيان العسكري أنها "اخبار ملفّقة" وأنه لا يوجد تغيير بمسارات للبيشمركة والقوات الاتحادية.

وأعربت القيادة في البيان الأخير عن استغرابها "هذه الأخبار الكاذبة التي يسعى مروجوها الى تضليل الرأي العام"، محذرة وسائل الإعلام "التي رددت هذه الأخبار من الوقوع بفخ التضليل".

القرار الأمني

وبات الحل العسكري، آخر الحلول وأبعدها في أزمة كركوك، بحسب رئيس تيار الحكمة في كركوك، حيث توصل الإقليم وبغداد خلال الأسبوع الماضي الى شبة اتفاق في بعض الملفات بعد إجراء لقاءات على مستوى رئيسي مجلسي الوزراء.

بدوره نفى شوان الداوودي، النائب الكردي عن كركوك، لـ(المدى)، تحرّك القوات من ناحية قرة هنجير، شرق المدينة، مؤكداً ان القطعات مازالت في مواقعها.

وحدثت بعد عملية انتشار القوات الاتحادية في تشرين الاول الماضي، مصادمات مسلحة بين البيشمركة وقطعات من الجيش، قبل أن يقرر رئيس الحكومة حيدر العبادي في ٢٧ تشرين الاول الماضي، تعليق العمليات العسكرية والدخول في مفاوضات.

وعن التطورات الأخيرة في كركوك، قال الداوودي، وهو نائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني، إن القوى الكردية "مغيبة عن القرار الأمني وعن إدارة المحافظة بعد أحداث تشرين الاول الماضي".

وشدد النائب الكردي على ان الحكومة في بغداد تتحمل قرار تغيير القطعات الامنية لأننا لسنا جزءاً من صناعة القرار الامني، فيما يقول إن "قوات مكافحة الإرهاب لم تغادر المحافظة".

هل زال الخطر؟

وخلال الأشهر الماضية، شهدت محافظة كركوك، وخاصة الحويجة، حوادث إرهابية متعددة. كما أشارت تقارير أمنية الى اختباء الهاربين من داعش في بعض القرى.

ويقول حسين العضو التركماني في كركوك إن الاوضاع قد تغيرت الآن "القوات الامنية صارت تتابع بكثب حركة المسلحين، ومنعت دخول الانتحاريين الى كركوك".

وكانت شرطة المحافظة قد أعلنت، نهاية العام الماضي، مقتل ٤٥ شخصا في هجمات شنها عناصر داعش بعد شهرين من إعلان استعادة الحويجة.

ويلقي مسؤولون كرد في كركوك، اللوم على الحكومة الاتحادية عند ذكر الأحداث الاخيرة التي شهدتها المحافظة، حيث أبعدت قوات البيشمركة عن المدينة من دون تنسيق مسبق. ويلفت المسؤولون الى أن البيشمركة كانت على اطلاع كاف بأسماء عناصر التنظيم والمتعاونين معهم في الحويجة.

من جهته قال أحمد خورشيد، القيادي في حشد الحويجة لـ(المدى) أمس إن "الاوضاع في القضاء مازالت سيئة، وهناك هجمات شبه يومية ضد الاهالي والموظفين والمنتسبين في القوات الامنية".

وكانت القوات الأمنية قد حصلت خلال الأسابيع الماضية على قوائم بأسماء المطلوبين في الحويجة والمناطق التابعة لها، لكن بعض الاهالي يتسترون على المسلحين العائدين إلى مناطقهم، بحسب ما قاله أمنيون.

مؤخراً، ضغطت القوات على السكان بعدما خيّرتهم بين الكشف عن الأسماء أو تحمّل مسؤولية ما يحدث بعد ذلك في مناطقهم.

ولا يُعتقد في أي حال من الإحوال أن يكون هذا الإجراء كافياً لإنهاء تواجد المسلحين بشكل نهائي، حيث يُظن ان بعض السكان حجبوا أسماء المسلحين خوفاً من القتل أو للتغطية على بعض المقرّبين منهم.

وأيد خورشيد تلك المعلومات، قائلا إن "المسلحين بدأوا يهددون السكان الذين يحاولون التبليغ عن أماكن تواجدهم". كما قال إن "أحد أعضاء مجلس ناحية الرشاد - إحدى نواحي الحويجة - اغتيل قبل أيام من قبل مسلحين يستقلون سيارة مدنية".

وعادة ما يهاجم عناصر داعش الذين يقدر مسؤولون تواجد نحو ألف منهم منتشرين بين القرى والمستنقعات، المدنيين بحثاً عن الطعام والوقود، وفي حال رفض السكان تزويدهم بالطعام يتم قتلهم.

وبدأت مطلع العام الحالي العمليات المشتركة حملة أمنية "لفرض الامن والنظام في مناطق الحويجة والرياض والرشاد والزركة" بعد ٤ أشهر من تحرير المدينة.

لكنّ خورشيد يقول إن "تلك العمليات لم تنجح في إنهاء وجود المسلحين، وإن القوات تتعرض الى هجمات بسبب وعورة المناطق التي يختبئ فيها فلول داعش".

وتبلغ مساحة الحويجة ٩ آلاف كم مربع، ويأمل القيادي في حشد المدينة، أن يسهم الانتشار الجديد للشرطة الاتحادية في تحسن الوضع الأمني.

كتبَ أنّ المدينة تحوّلت إلى سجن كبير يخضع لتعليمات صارمة

مذكّرات عالم عراقي وثّقت الحياة في الموصل خلال سيطرة داعش

ترجمة/ حامد أحمد

كان تنظيم داعش يحاول إضفاء صفة شرعية لحكمه في مدينة الموصل بالانتقال من مؤسسة إرهابية إلى مؤسسة دولة.

ورغم ممارسته للقتل والإرهاب الجماعي، اتبع التنظيم الإرهابي نهجاً إدارياً بيروقراطياً في حكمه المدينة تمثل في جمعه العشوائي لمبالغ الضرائب ووضع أجهزة مقاييس ذكية لحساب أجرة الكهرباء.

وكان جميع الناس في المدينة التي سيطر عليها داعش يخضعون لحكمه بمن فيهم عالم صواريخ سابق. واعتاد هذا العالم أن يمشي أو يستقل باصاً عمومياً في الصباح الباكر لإحضار بعض المتطلبات المنزلية أو زيارة الأصدقاء، حيث أنه لم يعد قادراً على شراء البنزين لسيارته".

وفي المساء اعتاد العالم أن يجلس عند منضدته الخشبية ويَنحني على دفتر المذكرات ليسجل فيه أحداث كل يوم. كان يسجل أيضا مشاهداته لأحداث مميزة بدأت تظهر في الموصل.

وفي آب عام ٢٠١٤، كتب العالم العراقي في مذكراته: "يجب أن أعيش هذه اللحظة وأدوّنها.. نحن نعيش كسجناء نقضي أحكاماً بالسجن لفترة طويلة.. قسم منا سينهي فترة هذا الحكم بقراءة عشرات الكتب وقسم آخر سيتدمرون ويتحطمون".

وعندما توقف عن كتابة المذكرات كان قد أنهى كتابة خمسة مجلدات مليئة بالمذكرات.. إنها مذكرات يومية بخط اليد عن مدينة خاضعة لاحتلال داعش يمكن اعتبارها وثيقة حول كيف كان تنظيم داعش يحاول الإبقاء على اسمه من خلال إدارة المدينة.

وبحسب المذكرات فإن الأيام الأولى من حزيران عام ٢٠١٤، حظي المسلحون بترحيب واسع في الموصل.. كانوا لطيفين مع أهالي المدينة عكس سوء معاملة الجنود الذين كانوا يسيطرون على المدينة قبل اجتياح داعش، حيث قاموا بحراسة الأبنية العامة وأزالوا الحواجز الكونكريتية التي كانت تخنق المدينة.

وكتب العالم العراقي في مذكرته قائلاً "لم تعد هناك سيارات مفخخة ولا مواجهات عسكرية ولا عبوات ناسفة.. أخيراً عاد السلام للموصل".

ولكن كان هناك غموض يتعلق بهويتهم. هل كانوا ثوار عشائر سنية أم ضباطاً من جيش صدام السابق، أو عناصر تابعين الى القاعدة؟

هذه المجاميع المختلفة كانت تشكل حقيقة على أرض الواقع منذ الاجتياح الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. وعلى مدار السنين حاولت هذه المجاميع بسط نفوذها في الموصل بحثاً عن شرعية في شن حرب شوارع وحشية ضد الأميركان وضد الحكومات العراقية اللاحقة أيضاً.

في الواقع إن قسماً منهم كان بالأصل يحاول التصرف كنوع من حكومة الظل، على سبيل المثال فرض "جباية الضرائب" على الانشطة التجارية واقتطاع نسبة من المبالغ من أي عقد مشروع بلدي، حيث أن أي شخص يرفض دفع الضريبة غالباً ما يختطف ثم يطلق النار عليه.

وتحدث عزام، وهو مهندس كهرباء في مديرية الطاقة قائلاً "كنا نقوم بتسديد نسبة مئوية عن أي عقد خلال العشر سنوات الماضية بمقدار ٨٪".

ويوضح المهندس، أن "مديرنا كان يتلقى مكالمة هاتفية منهم قبل توقيع أي عقد وهم يحددون من يفوز بالعقد ومن يعيّن في الوظيفة، ولا أحد يجرؤ على عدم طاعتهم.. وأي شخص لا يسدد يتعرض للاختطاف".

ويشير مهندس الكهرباء، إلى أن "كل دوائر الحكومة في الموصل كانت مخترقة وفيها أتباع من التنظيم حتى مديرية الشرطة وبعد سقوط الموصل ظهروا".

وبعد يومين من سقوط الموصل جاء أحد زملاء عزام في الدائرة إلى العمل مرتدياً الزي الأفغاني، وكشف عن نفسه على أنه المشرف الجديد الممثل عن تنظيم داعش في المديرية.

وبعد أسبوع من سيطرته على المدينة، أصدر تنظيم داعش بيانه الاول الموسوم بعنوان (وثيقة المدينة) كتبت بأسلوب لغوي قديم محشو بعبارات إسلامية استخدمت قبل ألف عام هنّأ أهالي الموصل على "انتصاراتهم الإلهية".

ومنع التنظيم الإرهابي خلال البيان تدخين السجائر والمتاجرة بها، وأصر على ملازمة المرأة لبيتها، ولكنّ الناس استمروا بالتدخين في الشوارع وانتعشت مقاهي النارجيلة وقسم من النساء خرجن من دون خمار وكثير من العوائل التي فرّت من الموصل رجعت.

في الواقع، كانت وثيقة المدينة هي الخطوة الأولى لداعش، إذ أن التنظيم لم يكشف عن أنيابه خلال الأيام الأولى، بل واصل تعسفه بشكل تدريجي على مدار شهرين تقريباً عبر سلسلة من الإجراءات والمراسيم.

كانت كل خطوة جديدة منه تؤثر على طائفة معينة من المجتمع والأطياف العرقية في الموصل حيث بدأت حدة الحقد عليه تتصاعد بين الأهالي.

وبعد إجبار المسيحيين على اتخاذ أحد الخيارات الثلاثة (المغادرة، الفدية، القتل) بدأ البحث في وثائق السجل العقاري لتعيين الدور والأراضي والمحال التجارية التابعة للطائفة المسيحية.

وبعد أسبوع من ذلك بدأوا بكتابة حرف (ن) على بيوت المسيحيين وممتلكاتهم وهو الحرف الأول من كلمة نصارى أي المسيحيين.

وبعد أسبوع صدر مرسوم بفرض لبس النقاب على النساء ومنع الاختلاط بين الرجال والنساء، ثم عادت الحواجز الكونكريتية من جديد وتحولت الموصل تحت حكم داعش الى سجن كبير.

■ عن: الغارديان

الطوز يعتزم إنهاء ملفّ النزوح بعد عودة 2200 عائلة

بغداد/ المدى

أكد المجلس المحلي لقضاء طوز خورماتو أمس الإثنين، عودة أكثر من ٢٢٠٠ عائلة نازحة إلى القضاء الواقع شرقي محافظة صلاح الدين، مشيرة الى أنّ الأيام المقبلة ستشهد إنهاء ملف النزوح بالكامل.

وقال رئيس المجلس علي الحسيني في تصريح نقله موقع الحشد الشعبي، إن "أكثر من ألف عائلة كردية نازحة عادت الى قضاء طوزخورماتو فضلاً عن ٦٠٠ عائلة تركمانية و٦٠٠ عائلة أخرى إلى ناحية سلمان بيك التابعة للقضاء بعد نشر وحدات من الرد السريع".

وأضاف الحسيني، إن "القوات الأمنية تدقق أسماء وجبات جديدة للعوائل النازحة تمهيداً لإعادتها الى مركز القضاء أو ناحية سليمان بيك".

وأشار رئيس المجلس المحلي لقضاء الطوز إلى أن "تحسن الأوضاع الأمنية في المنطقة بعد القضاء على المجاميع الإرهابية شجع إدارة القضاء على وضع خطة لإنهاء ملف النازحين خلال منتصف الشهر المقبل".

وكان قائد محور الشمال للحشد أبو رضا النجار، قد أعلن السبت، عودة ٤٢٠ عائلة نازحة الى ناحية ينكجة في طوزخورماتو.

وقال النجار في تصريح لموقع الحشد الشعبي إنه "وسط فرحة كبيرة وبإشراف مباشر من الحشد الشعبي محور الشمال عادت ٤٢٠ عائلة نازحة الى ناحية ينكجة في الطوز"، لافتا الى أن "الحشد الشعبي سيكون جزءاً من برنامج الإعمار في المناطق التي سيعود إليها أهلها النازحون تباعاً".

وتابع النجار أن "المواطنين العائدين شكروا الحشد الشعبي على الدور الذي لعبه في إعادة العوائل النازحة، وبدورهم تمنت العوائل أن لا يستثمر السياسيون الذين يصطادون في الماء العكر هذا الامر لدعاياتهم الانتخابية التي باتت على الابواب".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

المدير العام: غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي: عدنان حسين
نائب رئيس التحرير: علي حسين
مدير التحرير: مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون